

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

الأصول الثابتة وإهلاكاتها



صورة الكيفية لإخطار عند التداول

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

المحتويات

فقرات



معييار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

١	هدف المعيار
٥-٢	نطاق المعيار
٦	تعريفات
١٠-٧	الاعتراف بالأصول الثابتة
١١	التكاليف الأولية
١٤-١٢	النفقات اللاحقة على الاقتناء
٢٨-١٥	القياس عند الاعتراف
٢٢-١٦	عناصر التكلفة
٢٨-٢٣	فرض الضمان
٤٢-٢٩	التسليم والاعتراف
٣٠	أسلوب التكلفة
٤٢-٣١	إعادة التقييم
٤٩-٤٣	الإهلاك
٥٩-٥٠	القيمة القابلة للإهلاك وفترة الإهلاك
٦٢-٦٠	طرق الإهلاك
٦٤-٦٣	الاضمحلال
٦٦-٦٥	التعويض عن الاضمحلال في قيمة الأصول
٧٢-٦٧	الاستبعاد من الدفاتر
٧٩-٧٣	الإفصاح
٨٠	تاريخ السريان والقواعد الانتقالية

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣



معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

## الأصول الثابتة وإهلاكاتها

## هدف المعيار

- ١ - يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة بحيث يستطيع مستخدمو القوائم المالية أن يستشفوا معلومات حول استثمار المنشأة في تلك الأصول والتغير في مثل هذا الاستثمار .
- ٢- تتمثل الموييسوعات الرئيسية فيما يتعلق بالمحاسبة عن الأصول الثابتة في الاعتراف بالأصول وتحديد قيمها الدفترية بالإضافة إلى أعباء الإهلاك وخسائر الاضمحلال التي يعترف بها بالنسبة لتلك الأصول.

## نطاق التطبيق

- ٢ - يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الأصول الثابتة ما لم يتطلب أو يمنع معيار محاسبي مصري آخر بمعالجة مماثلة .

- ٣ - لا يطبق هذا المعيار على :

- (أ) الأصول الثابتة المبوية - حول - يحتفظ بها لغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحته - لغرض البيع والعمليات غير المستمرة .
- أو(ب) الأصول الحيوية المرتبطة بالنشاط الزراعي (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) "الزراعة") بخلاف النباتات المثمرة، وينطبق هذا المعيار على النباتات المثمرة، ولكنه لا ينطبق على المنتج الزراعي الذي ينمو على النباتات المثمرة.
- أو(ج) الاعتراف بأصول الاستكشاف والتقييم وقياسها (راجع - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) "التقيب عن وتقييم الموارد المعدنية") .

- أو(د) حقوق التعدين والاحتياطيات التعدينية مثل البترول والغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المماثلة.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

إلا أن هذا المعيار يطبق على الأصول الثابتة المستخدمة في تطوير أو صيانة الأصول المُعرّفة في

(ب) إلى (د) أعلاه.

٤ - (ملغاة).

٥ - على المنشأة في استخدامها لنموذج التكلفة في معالجة الاستثمار العقاري طبقاً لمعيار المحاسبة المصري

رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري" أن تستخدم نموذج التكلفة الوارد في هذا المعيار للاستثمارات العقارية المملوكة لها.



الجمهورية العربية السورية  
البنك المركزي  
صورة الكيفية لإعطائها عند التداول

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

## تعريفات

٦ - تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:

**النبات المثمر** هو نبات حي:

(أ) يستخدم في إنتاج أو توريد منتج زراعي؛

(ب) يتوقع أن ينمو لأكثر من فترة واحدة؛

(ج) توجد احتمالية ضعيفة لبيعه على أنه منتج زراعي، بخلاف مبيعات الخردة العرضية.

**القيمة الدفترية:** هي القيمة المعترف بها للأصل بعد خصم مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال.

**التكلفة:** هي المبلغ المدفوع من نقدية أو ما في حكمها أو القيمة العادلة لمقابل آخر تم تقديمه لاقتناء أصل وذلك في توقيت اقتناء أو إنشاء الأصل أو هو المبلغ المنسوب لهذا الأصل عند الاعتراف الأولي به طبقاً للمتطلبات المحددة في معايير محاسبة مصرية أخرى (عندما ينطبق ذلك مثل معيار المحاسبة المصري رقم (٣٩) "المدفوعات المبنية على أسهم").

**القيمة الباقية للإهلاك:** هي تكلفة الأصل أو أي قيمة أخرى بديلة للتكلفة مخصوصاً منها القيمة الباقية له.

**الإهلاك:** هو بيع الأصل ثم القيمة القابلة للإهلاك لأصل على العمر الإنتاجي المقدر لهذا الأصل.

**القيمة من بيع:** هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تتوقع منشأة أن تحصل عليها من الاستخدام العادي من أصل ومن التصرف فيه في نهاية عمره الإنتاجي المقدر أو التي تتوقع أن تحصلها عند تسوية الترتيب.

**القيمة العادلة** هي السعر الذي يتحدد ببيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ الـ

خسارة الاضمحلال: هي المبلغ الذي تزيد قيمته الدفترية لأصل عن قيمته الاستردادية.

الأصول الثابتة (متمثلة في: العقارات والآلات ومعدات): هي البنود الملموسة التي:

(أ) تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها في إنتاج أو تقديم الخدمات، أو في التأجير للغير أو في أغراضها الإدارية.

(ب) من المتوقع استخدامها على مدار أكثر من فترة واحد.

**القيمة القابلة للاسترداد:** هي القيمة العادلة للأصل (مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع)، أو قيمته الاستردادية أيهما أكبر.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

**القيمة التخريدية لأصل:** هي القيمة المقدرة التي يمكن المنشأة أن تحصل عليها حالياً من التصرف في الأصل بعد خصم التكاليف المقدرة للاستبعاد لو كان الأصل في العمر وعلى الحالة المتوقع أن يكون عليها في نهاية العمر الإنتاجي المقدر للأصل.

**العمر الإنتاجي المقدر لأصل هو:**

- (أ) الفترة التي تتوقع المنشأة أن يكون الأصل متاحاً خلالها للاستخدام.
- أو (ب) عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المماثلة التي تتوقع المنشأة أن تحصل عليها من الأصل.

**الاعتراف**

٧ - يعترف بتكلفة أي بند من بنود الأصول الثابتة كأصل فقط عندما:

- (أ) يتبين من المرجح أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة من هذا البند.
- و (ب) يمكن قياس تكلفة البند بدرجة يعتمد عليها.

٨ - عادة لا يتم الحفاظ بقطع الغيار ومعدات الصيانة كمخزون على أن يعترف بها كمصروف في الأرباح أو الخسائر (ذمة سخط) مع استخدامها. ومع ذلك فإن قطع الغيار الإستراتيجية (الرئيسية) وكذا المعدات الاحتياطية تصلح لأن تكون لأمانة عندما تتوقع المنشأة أن تستخدمها خلال أكثر من فترة واحدة.

٩ - لا يصف هذا المعيار وحدة العرض التي تستخدم لأغراض الاعتراف - بمعنى آخر: ما الذي يمكن أن يشكل بنداً من بنود الأصول الثابتة، لذا فإن الأمر استخدام التقدير الحكيم في تطبيق شروط الاعتراف بالأصول الثابتة وفقاً للظروف المحددة لكل منشأة. كما أن "ملائم تجميع البنود التي لا تعتبر بمفردها ذات أهمية نسبية مثل العدد والأدوات والاسطوانات على أساس شروط الاعتراف على القيمة المجمعة لتلك البنود.

١٠ - تقوم المنشأة -طبقاً لمبدأ الاعتراف هذا - بتقييم تكاليف كافة أصولها الثابتة في الفترة التي تتحمل فيها تلك التكاليف. وتتضمن تلك التكاليف ما تحملته المنشأة من تكاليف أولية في اقتناء أو إنشاء الأصل وكذا التكاليف التي تتحملها لاحقاً في الإضافة على هذا الأصل أو في إحلال جزء منه أو في صيانتها. وقد

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

تتضمن تكلفة الأصول الثابتة التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بعقود إيجار الأصول المستخدمة في إنشاء الأصل الثابت أو الأضافة إليه أو إحلال جزء منه أو صيانته. مثل اهلاك أصول حقوق الانتفاع.

**التكاليف الأونية**

١١ - قد يتم اقتناء أصول ثابتة لأسباب ترتبط بالمحافظة على البيئة أو بتحقيق مستوى معين من الأمان. وعلى الرغم من أن اقتناء مثل هذه الأصول لا يؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية لأي أصل يعينه من الأصول الثابتة القائمة إلا أنه قد يكون ضرورياً للحصول المنشأة على المنافع الاقتصادية المستقبلية من أصولها الأخرى. في هذه الحالة فإن تلك الأصول ترقى للاعتراف بها كأصول ثابتة لأنها تمكن المنشأة من الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من أصول أخرى مرتبطة بها تزيد عما كان يمكن الحصول عليه لو لم تكن تلك الأصول الثابتة قد اقتتبت. فعلى سبيل المثال: قد يقوم أحد المصنعي كيمياويات بتطبيق عمليات جديدة للتعامل مع المواد الكيميائية بما يتوافق مع اشتراطات الجهات المعنية بالحفاظ على البيئة فيما يتعلق بإنتاج وتخزين المواد الكيميائية الخطرة. وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتكاليف كإصحيات على المصنع كأصل ثابت نظراً لأن المنشأة لن تكون قادرة على إنتاج وبيع الكيمياويات بدون خال التصحيات. ومع هذا يتم مراجعة صافي القيمة الدفترية لتلك الأصول والأصول المتعلقة بها - أي اضمحلال في قيمتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول".

**التكاليف اللاحقة**

١٢ - في ضوء مبدأ الاعتراف الوارد بالفقرة "٧" لا تعترف المنشأة بتكاليف الخدمة اليومية لأصل ضمن القيمة الدفترية لهذا الأصل. وبدلاً من ذلك تعترف المنشأة بهذه التكاليف في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل)

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

عند تحملها. وتمثل تكاليف الخدمة اليومية بصفة أساسية تكاليف العمالة والمواد المستخدمة وقد تتضمن تكلفة القطع الصغيرة. وهذه النفقات غالباً ما توصف بأنها "إصلاح وصيانة" للأصل الثابت.

١٣ - قد يتطلب الأمر من منشأة القيام باستبدال أجزاء ببعض بنود أصولها الثابتة على فترات دورية. فقد يكون مطلوباً - مثلاً - إعادة تبطين قرن بعد عدد محدد من ساعات الاستخدام أو استبدال المكونات الداخلية لطائرة مثل المقاعد والمطابخ عدة مرات خلال العمر الافتراضي لهيكل الطائرة. كما قد يتم اقتناء أصول ثابتة أيضاً إما بغرض التقليل من الإحلال المتكرر (مثلاً يحدث من استبدال الحوائط الداخلية لمبنى) أو بغرض القيام بإحلال غير متكرر. وفي ضوء مبدأ الاعتراف الوارد بالفقرة "٧"، تعترف المنشأة ضمن القيمة الدفترية لأصل ثابت بالتكلفة التي تتحملها في استبدال جزء من هذا الأصل في تاريخ تحمل تلك التكلفة وذلك إذا كان الجزء البديل يفى بشروط الاعتراف في ذلك التاريخ. ويتم استبعاد القيمة الدفترية للأجزاء المسبلة طبقاً لأحكام الاستبعاد الواردة بالفقرات من "٦٧" إلى "٧٢" من هذا المعيار.

١٤ - عند تجاوز أحد شروط الاستمرار في تشغيل بند من بنود الأصول الثابتة (طائرة على سبيل المثال)، القيام بإجراء - ضرورية بصفة دورية للكشف عن الأعطال والعيوب بغض النظر عما إذا كانت المنشأة تقوم باستبدال أحد بنودها أو استبدالها كلياً. وكلما قامت المنشأة بفحص من تلك الفحوص الرئيسية فإنها تعترف بتكلفة ذلك الفحص ضمن القيمة الدفترية للأصل كإحلال وذلك إذا كانت تكلفة الفحص تفي بشروط الاعتراف في ذلك التاريخ. ويتم استبعاد القيمة الدفترية متبقية من تكاليف الفحص السابق (بخلاف الأجزاء المادية) من الأصل. ويحدث هذا الاستبعاد - إن لزم الأمر - عندما كانت تكلفة ذلك الفحص السابق قد تحددت وقت إجراء المعاملة التي ترتب عليها اقتناء الأصل - أو إن لزم الأمر - ولأغراض استبعاد القيمة الدفترية المتبقية من الفحص السابق يمكن للمنشأة - إذا لزم الأمر - أن تضيف التكلفة المقدرة لفحص مستقبلية مماثل كمؤشر لما كانت عليه تكلفة الفحص القائم ضمن مكونات الأصل عند انتهاء أو إنشاء ذلك الأصل.

**القياس عند الاعتراف**

١٥ - يتم قياس أى أصل يفى بشروط الاعتراف به كأصل ثابت - على أساس تكلفته.

**عناصر التكلفة**

١٦ - تشمل تكلفة الأصل الثابت:

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

(أ) سعر شرائه شاملاً رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة ويعد استنزاف كافة الخصومات التجارية والمسموحات.

(ب) أي تكاليف تتعلق مباشرة للوصول بالأصل للموقع والحالة التي يصبح عندها مهيئاً للتشغيل بالطريقة المحددة من قبل الإدارة.

(ج) التقدير الأولى للتكاليف اللازمة لترك وإزالة الأصل وإعادة الموقع المقام عليه الأصل إلى حالته الأصلية وهي الالتزام الذي تتحمله المنشأة سواء عندما يتم اقتناء الأصل أو كنتيجة لاستخدامه خلال فترة معينة في أراض أخرى بخلاف إنتاج مخزون خلال تلك الفترة.

١٧ - من أمثلة التكاليف المتعلّقة بالأصل الثابت:

(أ) تكاليف مزايا العاملين (كما هي معرفة في معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) "مزايا العاملين") والناجئة بصورة مباشرة من إنشاء أو اقتناء الأصل.

(د) تكاليف إعداد الموقع.

(د) تكاليف الأولية للتسليم والمناولة.

تكاليف التجميع والتزكيب.

(هـ) تكاليف اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بالشكل المناسب (أي تقييم ما إذا كان الأداء التقني والبيئي للأصل يسمح بإمكانية استخدامه في إنتاج، أو توريد السلع، أو الخدمات، أو للتأجير للغير، أو للأغراض الإدارية).

(و) الأتعاب المهنية

١٨ - تطبيق المنشأة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون" على التكاليف المترتبة على التزام المنشأة بفك

وإزالة وإعادة تسوية الموقع المقام عليه الأصل إلى حالته الأصلية والتي تتحملها المنشأة خلال فترة زمنية معينة كنتيجة لاستخدام هذا الأصل في إنتاج مخزون خلال تلك الفترة. ويتم تطبيق معيار المحاسبة المصري

رقم (٢٨) "المخصصات والأصول والالتزامات المحللة" في الاعتراف بالالتزامات المنشأة وفي قياس ذات الالتزامات المترتبة على التكاليف سواء التي وردت بهذه المعايير المحاسبية عنها طبقاً لمعيار المحاسبة

المصري رقم (٢) أو التي وردت بالفقرة (١٦) ج) من المعيار والتي تتم المحاسبة عنها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠).

١٩ - من أمثلة التكاليف التي لا تعد من تكاليف أصل ثابت:

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

- (أ) تكاليف افتتاح منتج جديد.
- (ب) تكاليف طرح منتج جديد أو خدمة جديدة (تشمل تكاليف الإعلانات والأنشطة الدعائية).
- (ج) تكاليف ممارسة العمل في موقع جديد أو مع فئة جديدة من العملاء (تشمل تكاليف تدريب العاملين).
- (د) المصروفات الإدارية وعناصر التكاليف العامة الأخرى غير المباشرة.
- ٢٠ - يتوقف الاعتراف بالتكاليف ضمن القيمة الدفترية لأصل ثابت عندما يصل الأصل إلى الموقع والحالة التي يصبح عندها مهيئاً للتشغيل بالطريقة المحددة من قبل الإدارة، ولذلك لا تضاف إلى القيمة الدفترية للأصل التكاليف التي تتحملها منشأة في استخدام أصل أو في تغيير موقعه، فعلى سبيل المثال لا تدخل التكاليف التالية ضمن القيمة الدفترية لأصل ثابت:
- (أ) التكاليف التي تتحملها منشأة بعد أن يكون الأصل مهيئاً للتشغيل بالطريقة المحددة له من قبل الإدارة، ولكنه لم يتم تشغيله أو أن يكون تشغيله بأقل من طاقته الإنتاجية القصوى.
- (ب) خسائر التشغيل الأولية مثل تلك التي تتحملها منشأة خلال المرحلة التي يتطور فيها الطلب على مخرجات أصل ثابت.
- (ج) تكاليف تغيير موقع أو إعادة تنظيم جزء من أو كل عمليات المنشأة.
- ٢٠ - قد يتم إنتاج مخرجات أصل قبل الأصل الثابت الي الموقع اللازم والحالة اللازمة ليكون قابل للتشغيل بالطريقة التي تستهدفها الإدارة. نظرًا لمخرجات التي تنتج أثناء تجارب ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم) وتثبت المنشأة المتحصلات من بيع أي مخرجات من ذلك القليل وتكلفة تلك المخرجات ضمن الربح أو الخسارة وفقاً للمعايير المطبقة، وتقيس التكلفة تلك المخرجات بتطبيق متطلبات القياس الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون".
- ٢١ - تحدث بعض العمليات مع إنشاء أو تطوير أصل ثابت، والتي لا تكون ضرورية للوصول بالأصل إلى الموقع والحالة التي يصبح عندها مهيئاً للتشغيل بالطريقة المحددة من قبل الإدارة. وقد تحدث مثل تلك العمليات العرضية قبل أو في أثناء القيام بأنشطة الإنشاء أو التطوير. وعلى سبيل المثال فقد يتحقق دخل عن طريق استخدام الموقع الذي سيقام عليه مبنى كموقف سيارات لحين الشروع في أعمال إنشاء المبنى.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

ونظراً لأن العمليات العرضية ليست ضرورية للوصول بالأصل الثابت إلى الموقع والحالة التي يصبح عندها مهيئاً للتشغيل بالطريقة المحددة من قبل الإدارة، لذا يُعترف بعناصر الدخل والمصروفات المرتبطة بالعمليات العرضية في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) وتدرج ضمن تبويات الدخل والمصروف المناسبة.

٢٢ - يتم تحديد تكلفة الأصل الذي يتم إنشاؤه ذاتياً بنفس الأسس المستخدمة في حالة الأصل المقتنى. وإذا كانت المنشأة تقوم بتصنيع أصول متماثلة بغرض بيعها في إطار نشاطها المعتاد فإن تكلفة الأصول عادة تكون هي نفس تكلفة إنشاء أصول بغرض البيع (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون") - لذا وللوصول إلى هذه التكلفة يتم استبعاد أية أرباح داخلية، وبالمثل فلا تُدرج تكلفة الفاقد غير الطبيعي من المواد الخام أو العمالة أو الموارد الأخرى التي تحملتها المنشأة في أصل منشأ ذاتياً ضمن تكلفة الأصل. يوضح مدار المحاسبة المصري رقم (١٤) "تكلفة الاقتراض" شروطاً معينة للاعتراف بالفوائد كأحد مكونات التكلفة - سيطرة للأصل الثابت المنشأ ذاتياً.

٢٢ - تتم الاعتراف بالقيمة المتوقعة بنفس طريقة المحاسبة عن الأصول الثابتة التي تقوم المنشأة بإنشائها بنفسها قبل إجراء في الموقع اللازم وبالحالة اللازمة لتكون قابلة للتشغيل بالطريقة التي تستهدفها الإدارة ونتيجة لذلك، فإن الإنشاء في لفظ "الإنشاء" في هذا المعيار ينبغي أن تقرأ على أنها تشمل الأنشطة الضرورية لزراعة النباتات التي تكون في الموقع اللازم وبالحالة اللازمة لتكون قابلة للتشغيل بالطريقة التي تستهدفها الإدارة.

قياس التكلفة

٢٣ - تقاس تكلفة أي بند من بنود الأصول الثابتة بالمعادل المتعددة في تاريخ الاعتراف بالبند. وعندما يُوجَل سداد ثمن الأصل الثابت لفترة تتعدى الشروط العادية للائتمان، تستوف المنشأة بالفرق بين المعادل للسعر النقدي وإجمالي المدفوعات كفاائدة (تكاليف تمويل) على مدار فترة الائتمان ما لم يتدرج هذه الفوائد طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤).

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

٢٤ - قد يقتضى بند أو أكثر من بنود الأصول الثابتة في مبادلة مع أصل غير نقدي أو أصول غير نقدية أو تشكيلة من أصول نقدية وغير نقدية. وتشير المناقشة التالية ببساطة إلى مبادلة أحد الأصول غير النقدية مع أصل آخر غير نقدي، ولكنها تنطبق أيضاً على كل المبادلات المعروفة بالعبارة الأولى من هذه الفقرة. ويتم قياس تكلفة ذلك الأصل الثابت بالقيمة العادلة إلا إذا:

(أ) افقدت عملية التبادل للجوهر التجارى.

أو (ب) لم تكن القيمة العادلة للأصل الذي تم استلامه وللأصل المستبدل قابلة للقياس بدرجة يعتمد عليها.

ويتم قياس الأصل المكتسب بهذه الطريقة حتى ولو لم يكن باستطاعة المنشأة استبعاد الأصل المستبدل من دفاتر الحسابات في الحال، وإذا لم يقاس الأصل المكتسب بالقيمة العادلة - فتقاس تكلفته بالتقييم الدفترية للأصل المكتسب.

٢٥ - تحدث مبادلة ما إذا كانت عملية التبادل تنسم بجوهر تجارى وذلك بالنظر إلى مدى توقع المنشأة أن تتغير تدفقات النقد المستقبلية كنتيجة لهذه العملية. وتنسم عملية التبادل بجوهر تجارى عندما:

(أ) تختلف مواصفات التدفقات النقدية للأصل المستلم (من حيث الخطر والتوقيت والقيمة) عن مواصفات التدفقات النقدية للأصل المستبدل.

أو (ب) تتغير "القيمة المحددة من وجهة نظر المنشأة" لذلك الجزء من عمليات المنشأة المتأثر بعملية التبادل.

و (ج) يكون الاختلاف الحادث في (أ) أو (ب) كبيراً بالقىاس للقيمة العادلة للأصول المتبادلة.

وأغراض تحديد ما إذا كانت عملية التبادل تنسم بجوهر تجارى، فإن تقييم القيمة المحددة من وجهة نظر المنشأة" لذلك الجزء من عمليات المنشأة المتأثر بعملية التبادل يجب أن يعكس تدفقات نقدية بعد الضريبة. وقد تكون نتيجة هذا التحليل واضحة دون الحاجة إلى قيام المنشأة بإجراء عمليات حسابية مفصلة.

٢٦ - تكون القيمة العادلة لأصل قابلة للقياس بدرجة يعتمد عليها إذا:

معييار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

(أ) كان الاختلاف بين التقديرات المعقولة للقيمة العادلة في المدى الذي يضمها غير مؤثر بالنسبة لهذا الأصل.

أو (ب) كان يمكن تحديد احتمال كل تقدير من التقديرات المختلفة داخل هذا المدى بدرجة معقولة واستخدام تلك الاحتمالات في تقدير القيمة العادلة.

إذا كانت المنشأة قادرة على تجديد التقييم العادلة سواء للأصل المستلم أو للأصل المستبدل بدرجة يعتمد عليها عندئذ تستخدم القيمة العادلة للأصل المستبدل في قياس تكلفة الأصل المستلم ما لم يكن التقييم العادلة للأصل المستلم يمكن إثباتها بطريقة أوضح.

٢١ - (ملغاة).

بمجرد أن تُخفض القيمة الدفترية لأصل ثابت بقيمة المنح الحكومية المتعلقة بهذا الأصل طبقاً لمعييار المحاسبة المنزلة رقم (١٧) "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية".

القياس بعد ا/ س/ ٠

٢٢ - يجب على المنشأة اختيار نموذج التكلفة الوارد في الفقرة "٣٠" أو نموذج إعادة التقييم الوارد في الفقرة "٣١" كسياسة محاسبية لها، ويجب عليها تطبيق تلك السياسة على كل فئة من فئات الأصول الثابتة بأكملها.

٢٩-تقدير بعض المنشآت سواء داخلياً أو خارجياً، نموذجاً استثمارياً يقدم للمستثمرين مدافع تحدها الوحدات التي في الصندوق وبالمثل تصدر بعض المنشآت مجموعات من عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة وتحفظ بالبنود الأساسية. وتشتمل بعض الصناديق أو "بنود" الأساسية على عقارات يشتملها المالك. وتطبق المنشأة معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) على العقارات التي يملكها المالك والتي تكون مضمنة في مثل ذلك الصندوق أو التي تعتبر بنوداً أساسية وبالرغم مما هو مبين في الفقرة "٢٩" يجوز للمنشأة ان تختار قيام تلك العقارات باستخدام نموذج القيمة العادلة طبقاً لمعييار المحاسبة المصري رقم (٣٤) ولأغراض هذا الاختيار، تشمل عقود التأمين عقود الاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختيارية (انظر معيار المحاسبة المصري

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

رقم (٥٠) "عقود التأمين" لمعرفة معاني المصطلحات المستخدمة في هذه الفقرة والوارد تعريفها في ذلك المعيار).

٢٩ب- يجب على المنشأة معالجة المقارنات التي يشغلها ملاكها والمفيدة باستخدام نموذج القيمة العادلة للاستثمار العقاري طبقاً للفقرة ٢٩\* على أنها فئة منفصلة من فئات الأصول الثابتة.

نموذج التكلفة

٣٠- في ظل هذا النموذج يتم إثبات أي بند من بنود الأصول الثابتة -بعد الاعتراف به كأصل- على أساس تكلفته مخصوصاً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال.

نموذج إعادة التقييم

- بعد إثباته على أنه أصل يجب أن يسجل بند الأصول الثابتة الذي يمكن قياس قيمته العادلة بطريقة يمكن الاعتماد على مبلغ إعادة التقييم وهو عبارة عن قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي (إ) متراكم لاحق، وألية خسائر هيوط لاحقة متراكمة ويجب إجراء عمليات إعادة التقييم بانتظام كافٍ لضمان ألا يرحاب المبلغ المتراكم بشكل ذي أهمية نسبية عن المبلغ الذي سيحدث باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة النشر.

٣٢- تتمثل القيمة العادلة للأرض -رحباني- عادة في القيمة السوقية، ويتم تحديد هذه القيمة عن طريق التقدير الذي يتم بمعرفة خبراء متخصصين في الخدم والتممين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بالهيئة العامة للرقابة المالية.

٣٣- تتحدد القيمة العادلة لبنود الأصول الثابتة بالغير "سوقية" أي بحدها المتشرون، وعندما لا يكون هناك دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للأصل، يجب إدرة تداول مثل هذه الأصول إلا كجزء من نشاط مستمر، فإنه يتم تقييمها على أساس العائد أو التكلفة. أي: "بدالاه بعد خصم مجمع الإهلاك.

٣٤- يعتمد تكرار عمليات إعادة التقييم على التغيرات في القيم العادل. بنود الأصول الثابتة التي يعاد تقييمها. فعندما تختلف القيمة العادلة لأصل معاد تقيمه بشكل ذي أهمية نسبية عن مبلغه الدفترى، عندئذ يكون من المطلوب إجراء إعادة تقييم آخر. وتتعرض بعض بنود الأصول الثابتة لتغيرات كبيرة ومتقلبة في القيمة العادلة، وبالتالي

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

تستلزم إعادة التقييم بشكل سنوي وتعد عمليات إعادة التقييم المتكررة تلك غير ضرورية لبنود الأصول الثابتة التي تحدث تغيرات حسنية فقط في قيمتها العادلة وبدلاً من ذلك قد يكون من الضروري ان يعاد تقييم البند فقط كل ثلاث او خمس سنوات.

٣٥ - عندما يعاد تقييم بند من بنود الأصول الثابتة فإن المبلغ الدفترى لذلك الأصل يتم تعديله الى المبلغ المعدل لتقييمه، وفي تاريخ إعادة التقييم، تتم معالجة الأصل بأحدى الطريقتين الآتيتين:

(أ) تعديل إجمالي المبلغ الدفترى بطريقة تتسق مع إعادة تقييم المبلغ الدفترى للأصل فعلى سبيل المثال، قد يتم إعادة عرض إجمالي المبلغ الدفترى بالرجوع الى بيانات سوقية يمكن رصدها أو قد يتم إعادة عرضها بشكل تتناسب مع التغير في المبلغ الدفترى ويتم تعديل الإهلاك المتراكم في تاريخ إعادة التقييم ليعادل الفرق بين إجمالي المبلغ الدفترى للأصل ومبلغه الدفترى بعد أن يؤخذ في الحسابان خسائر الهبوط الدفترية.

أو) استبعاد الإهلاك المتراكم مقابل إجمالي المبلغ الدفترى للأصل.

ويشكل بيان تحديد الإهلاك المتراكم جزءاً من الزيادة أو الانخفاض في المبلغ الدفترى الذي تتم المحاسبة عنه وفقاً للفقرة ٣٤.

٣٦ - إذا أعيد تقييم بند من بنود الأصول الثابتة، فيجب أن يعاد تقييم كامل فئة الأصول الثابتة التي ينتمي إليها ذلك الأصل.

٣٧ - فئة الأصول الثابتة هي مجموعة من الأصول الطبيعية والاستخدام المتشابهة في عمليات المنشأة وفيها يلي أمثلة لفئات منفصلة.

(أ) الاراضى

(ب) الاراضى والمباني

(ج) الآلات

(د) السفن

(هـ) الطائرات

معايير المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

(و) السيارات

(ز) الأثاث والتجهيزات

(ح) المعدات المكتبية

(ط) النباتات المثمرة

٣٨ - يعاد تقييم البنود ضمن أية فئة من فئات الأصول الثابتة في وقت واحد لتجنب إعادة التقييم الانتقائي للأصول والتقرير في القوائم المالية عن مبالغ تعد مزجاً بين التكاليف والقيم في تواريخ مختلفة وبالرغم من ذلك يمكن أن يعاد تقييم أية فئة من فئات الأصول على أساس دورى شرطية إنجاز إعادة تقييم فئة الأصول خلال فترة معينة وشرطية الحفاظ على مبالغ إعادة التقييم محدثة.

٣٩ - في حالة زيادة المبلغ الدفترى لأصل نتيجة لإعادة تقييمه، فيجب إثبات الزيادة ضمن الدخل الشامل الآخر وتجميعها مع حقوق الملكية تحت عنوان "فائض إعادة التقييم" ومع ذلك يجب إثبات الزيادة ضمن الربح أو الخسارة، ولا يرد الاسم، يعكس به انخفاضاً في إعادة تقييم نفس الأصل سبق إثباته ضمن الربح أو الخسارة.

٤٠ - في حالة إنخفاض المبلغ الدفترى لأصل نتيجة إعادة تقييمه، فيجب إثبات الانخفاض ضمن الربح أو الخسارة ومع ذلك يجب إثبات الانخفاض ضمن الدخل الشامل الآخر بقدر وجود أى رصيد دائن في فائض إعادة التقييم المتعلق بذلك الأصل ويقلص "خفاص المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر المبلغ المتراكم ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة التقييم".

٤١ - يمكن أن ينقل فائض إعادة التقييم المدرج ضمن حقوق الملكية فيما يتعلق ببنود الأصول الثابتة بشكل مباشر إلى الأرباح المرحلة عندما يلغى إثبات الأصل. إذا تحول ذلك على نقل الفائض بالكامل عندما يسحب الأصل من الخدمة أو عندما يستبعد وبالرغم من ذلك، يمكن أن ينقل بعض الفائض أثناء استخدام المنشأة للأصل وفي مثل هذه الحالة سيكون مبلغ الفائض المنقول هو الفرق بين الإهلاك على أساس المبلغ

معيار المحاسبة المصري رام (١٠) المعدل ٢٠٢٣

الدفترى المعاد تقييمه للأصل والهلاك على أساس التكلفة الأصلية للأصل. ولا تتم عمليات نقل فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤٢ - تثبت آثار الضرائب على الدخل الناشئة عن إعادة تقييم الأصول الثابتة وينصح عنها -ان وجدت- وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) 'ضرائب الدخل'.

الإهلاك

٤٣ - يتم إهلاك كل جزء من الأجزاء المكونة لبند من بنود الأصول الثابتة (القابلة للإهلاك) بصورة مستقلة إذا كانت تكلفة ذلك الجزء مؤثرة قياساً لإجمالي تكلفة البند.

٤٤ - تقوم المنشأة بتوزيع القيمة التي تم الاعتراف الأولى بها كأصل ثابت على الأجزاء المؤثرة المكونة لهذا الأصل على أن يتم إهلاك كل من جزء من تلك الأجزاء على حدة -وعلى سبيل المثال- فقد يكون من الأقسام إهلاك هيكل ومحركات طائرة مملوكة للمنشأة كل على حدة. وبالمثل إذا اقتتت المنشأة أصول ثابتة -من عقد إيجار تشغيلي تكون فيه المنشأة هي المؤجر، فقد يكون من المناسب أن يتم إهلاك المبنى المراد إهلاكه ككل -ذلك البند بشكل منفصل والتي يمكن عزوها إلى شروط الإيجار المواتية أو غير المواتية بالتمدد في شروط السوق.

٤٥ - قد يتفق أحد الأجزاء 'مامه' -بأن الأصل ثابت في العمر الإنتاجي المقدر وفي طريقة إهلاكه مع العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإهلاك -أما آخر من مكونات نفس الأصل، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن تجمع مثل تلك الأجزاء عند تحديد الإهلاك.

٤٦ - عندما تقوم منشأة بإهلاك بعض الأجزاء من مكونات أصل ثابت بصورة منفردة، فإنها تقوم أيضاً بإهلاك المبلغ المتبقى من ذلك الأصل كوحدة واحدة بصورة منفردة. يمكن المبلغ المتبقى من أجزاء من هذا الأصل لا يكون لأي منها (بصورة منفردة) قيمة مؤثرة فإذا كانت للمنشأة توقعات متباينة لهذه الأجزاء فقد يكون من الضروري استخدام أساليب تقريبية لإهلاك المبلغ المتبقى من الأصل والذي يتكون من تلك الأجزاء بطريقة تعبر ببدالة عن نمط استهلاك تلك الأجزاء و/أو العمر المقدر للاستفادة منها.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

٤٧- قد تختار المنشأة أن تهلك بصورة منفردة تلك الأجزاء من الأصل الثابت التي ليست لها تكلفة مؤثرة بالقياس لإجمالي تكلفة ذلك الأصل.

٤٨- يتم الاعتراف بعبء الإهلاك عن كل فترة في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) ما لم يدرج ضمن القيمة الدفترية لأصل آخر.

٤٩- يعترف عادة بعبء الإهلاك عن أي فترة في الأرباح أو الخسائر لتلك الفترة. ومع ذلك فإن المعايير الاقتصادية المستقبلية التي يتضمنها أصل ثابت تستخدم في بعض الأحيان في إنتاج أصول أخرى - وفي هذه الحالة - فإن عبء الإهلاك بشكل جزءاً من تكلفة الأصول الأخرى ويُدْرَج ضمن القيمة الدفترية لهذه الأصول. وعلى سبيل المثال - يتم إدراج إهلاك منشآت ومعدات المصنع ضمن تكلفة تحويل المخزون (معيار الدائمية المصري رقم (٢) "المخزون"). وبالمثل - فقد يتم إدراج إهلاك الأصول الثابتة المستخدمة في أنشطة لم يدر ضمن تكلفة أصل غير ملموس أعتُرف به طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "أصول غير ملموسة".

القيمة القابلة للإهلاك: خترة للإهلاك

٥٠- يجب أن توزع القيمة "القابلة للإهلاك لأصل ثابت على أساس منتظم على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل

٥١- يجب مراجعة القيمة التخريدية للأصل الثابت والعمر الإنتاجي المقدر له على الأقل في نهاية كل سنة مالية - وعندما تختلف التوقعات عن ذات السابقة فيجب معالجة ذلك التغير (التغيرات) كتغير في تقدير محاسبي طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

٥٢- يتم الاعتراف بالإهلاك حتى ولو كانت القيمة العادلة للأصل تزيد عن قيمته الدفترية طالما لم تزد القيمة التخريدية للأصل عن قيمته الدفترية. ولا تمنع الإصلاحات والصيانة التي تجري على الأصل الحاجة لإهلاك ذلك الأصل.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

٥٣- تتحدد قيمة الأصل القابل للإهلاك وذلك بعد خصم قيمته التخريدية. وفي الواقع العملي غالباً ما تكون قيمة الأصل التخريدية غير مؤثرة ولذا تصبح غير ذات أهمية نسبية عند حساب القيمة القابلة للإهلاك.

٥٤- قد تزيد القيمة التخريدية لأصل بحيث تصل إلى القيمة الدفترية للأصل أو تتجاوزها. وعندما يحدث ذلك يكون عبء إهلاك الأصل مساوياً للصفر وبظل كذلك حتى تتخفض القيمة التخريدية للأصل عن قيمته الدفترية.

٥٥- يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحاً للاستخدام (أي عندما يكون في موقعه وحالته اللازمة التي يصبح معها مهيئاً للتشغيل بالطريقة المحددة من قبل الإدارة. ويتوقف إهلاك الأصل بدءاً من التاريخين التاليين أيهما أسبق:

(١) التاريخ الذي يبوب فيه الأصل كأصل محتفظ به لفرض البيع (أو يدرج فيه ضمن بنود جاري التخلص  
 • مبنوية كمجموعة محتفظ بها لفرض البيع) طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢).  
 أو (٢) التاريخ الذي يستفيد فيه الأصل من الفاتر.

وبالتالي لا ينفذ الإهلاك عندما يصبح الأصل معطلاً أو عندما يستبعد من الاستخدام النشط إلا إذا أصبح الأصل مهلكاً تقريباً بأكمله. ومع ذلك فمن الممكن أن يكون مبلغ عبء الإهلاك مساوياً للصفر في ظل طرق الإهلاك المبينة على مدى العمر (مثل طريقة الإهلاك على أساس الوحدات المنتجة) أثناء الفترات التي لا يتم خلالها إنتاج.

٥٦- تستهلك المنافع الاقتصادية الممتدة التي يدغمها أصل -صنعة أساسية من خلال استخدام المنشأة لهذا الأصل. ومع ذلك ففي خلال الفترات التي يكون فيها الأصل معطلاً تؤدي عوامل أخرى -في كثير من الأحيان- مثل التقادم الفنى أو التجارى والتآكل -تؤثر على نقص المنافع الاقتصادية التي كان يمكن الحصول عليها من ذلك الأصل. وبناء على ذلك توجد -وإنه التالية في الاعتبار عند تحديد العمر الإنتاجي المقدر للأصل:

(أ) الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المنشأة. ويقدر هذا الاستخدام بالاسترشاد بالطاقة أو المخرجات المتوقعة من الأصل.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

(ب) التآكل المادى المتوقع الذي يعتمد على عوامل تشغيل الأصل مثل عدد الورديات التي من المقرر أن يستخدم الأصل طبقاً لها وبرنامج المنشأة للإصلاح والصيانة ومدى العناية بالأصل والصيانة التي تجرى عليه بالفترات التي يكون الأصل خلالها معطلاً.

(ج) القادَم النسي أو التجارى الناتج من التغيرات في أو التحسينات على الإنتاج أو من التغير في الطلب على مخرجات الأصل من سلع أو خدمات.

(د) المحددات القانونية أو غيرها من القيود المماثلة المفروضة على استخدام الأصل مثل تواريخ انتهاء المدد المقررة لاستخدام أصل بموجب عقود أو ترتيبات.

٥٧- يتحدد العمر الإنتاجى المقدر للأصل في ضوء المنفعة المتوقعة للمنشأة من هذا الأصل. وقد تتطوى سياسة المنشأة لإدارة الأصل على التخلص من الأصل بعد مدة زمنية محددة أو بعد استهلاك نسبة محددة من المنافع الاقتصادية المستتغية التي يتضمنها الأصل. لذا فقد يقل العمر الإنتاجى المقدر لأصل ثابت عن العمر الاقتصادى له، إن تقدير الإدارة للعمر الإنتاجى المقدر للأصل هو من الأمور التي تخضع للحكم النهائي، وتعتمد على خبرة المنشأة في التعامل مع أصول مماثلة.

٥٨- تعتبر الأراضى والمباني المستغلة ويتم المحاسبة عنها بصورة مستقلة، حتى لو تم اقتناؤهما معاً. وفيما عدا بعض الاستثناءات مثل حاجر والمرافق المستخدمة كمقابل للفايات -تتميز الأرض بأن العمر المقدر للاستفادة منها غير مسترحدلاً، فه يتم إهلاكها، أما المباني فإن العمر المقدر للاستفادة منها يعتبر محدداً ولذلك فهي أصول قابلة للإهلاك ولا تردأى زيادة في قيمة الأرض المقام عليها المبني على تحديد قيمة المبني القابلة للإهلاك.

٥٩- عندما تتضمن تكلفة الأرض تكاليف فك وإزالة وترميم الموقف فإن تكلفة ذلك الجزء من الأرض يتم إهلاكه على مدار فترة المنافع التي تحصل عليها المنشأة من جرائم تلك التكاليف. وفي بعض الحالات قد يكون للأرض ذاتها عمر محدد للاستفادة منها وعندئذ يتم إهلاكها بطريقة تكسر المنافع التي تستخرج منها.

معياري المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

### طريقة الإهلاك

٦٠- يجب أن تعكس طريقة الإهلاك المستخدمة النمط الذي من المتوقع أن تستهلك المنشأة على أساسه

المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل.

٦١- يجب أن يعاد النظر في طريقة الإهلاك المطبقة على الأصول الثابتة في نهاية كل سنة مالية على الأقل،

وعندما يحدث تغيير مؤثر في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية التي يتسببها

الأصل فيجب تغيير طريقة الإهلاك لتعكس التغيير في ذلك النمط. ويجب أن تتم المحاسبة عن هذا

التغيير كتغيير في تقدير محاسبي طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥).

٦٢- يمكن استخدام طرق متعددة للإهلاك لتوزيع القيمة القابلة للإهلاك لأصل على أساس منتظم على مدار

العمر الإنتاجي المقدر لذلك الأصل. وتتضمن هذه الطرق طريقة القسط الثابت، طريقة القسط المتناقص

السعر، وحدات الإنتاج. وينتج عن استخدام طريقة القسط الثابت توزيع عبء ثابت للإهلاك على مدار

العمر الإنتاجي المقدر للأصل إذا لم تتغير القيمة التخريدية له. وينتج عن استخدام طريقة القسط المتناقص

توزيع عبء الإهلاك على مدار العمر المقدر للاستفادة من الأصل. وينتج عن استخدام طريقة

وحدات الإنتاج توزيع عبء الإهلاك على أساس الاستخدام المتوقع للأصل أو على ما هو متوقع من

مخرجات. وتختار المنشأة طريقة إهلاك تعكس بشكل وثيق النمط المتوقع لاستهلاك المنافع

الاقتصادية المستقبلية التي ينتجها الأصل على أن تطبق تلك الطريقة بثبات من فترة إلى أخرى ما لم

يحدث تغيير في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية.

٦٣- من غير المناسب استخدام طريقة إهلاك تعتمد على الإيرادات المتولدة من النشاط الذي يتضمن استخدام

الأصل. وبصورة عامة، تعكس الإيرادات المتولدة من النشاط الذي يتضمن استخدام الأصل عوامل أخرى

بخلاف استهلاك المنافع الاقتصادية للأصل، فعلى سبيل المثال، تتأثر الإيرادات بمدخلات وعمليات أخرى

وبأنشطة البيع والتغيرات في حجم المبيعات والأسعار. وقد يتأثر مكون السعر في الإيرادات بالتضخم،

والذي ليس له تأثير على الطريقة التي تم بها استهلاك الأصل.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

### الإضمحلال

٦٣- تقوم المنشأة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" لتحديد ما إذا كان الأصل الثابت قد أضمحل. ويشرح ذلك المعيار كيفية قيام منشأة بمراجعة القيم الدفترية لأصولها وتحديد القيمة القابلة للاسترداد من الأصل ومتى تعترف المنشأة بخسارة الاضمحلال أو بعكس الخسارة المعترف بها.

٦٤- ملغاة.

### التعويض عن الاضمحلال

٦٥- على المنشأة أن تدرج في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) قيمة التعويض من طرف ثالث عن بنود الأصول الثابتة التي اضمحلت أو فقدت أو تخلت عنها المنشأة عندما يصبح التعويض مستحقاً للمنشأة.

٦٦- إن كان يحدث لاحقاً من اضمحلال أو خسائر في بنود الأصول الثابتة، والمطالبات المرتبطة بتلك الأصول من طرف ثالث أو تويضات مدفوعة عنها منه، وأية مشتريات، أو إنشاءات لأصول مستقبلية هي من شأنها اقتصادية منفصلة ويتم المحاسبة عنها بشكل منفصل كما يلي:

- (أ) يتم الاعتراف باضمحلال بنود الأصول الثابتة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).
- (ب) يتحدد الاستبعاد لدفترية لبنود الأصول الثابتة التي يتم تخريبها أو التخلص منها طبقاً لهذا المعيار.
- (ج) يدرج ضمن الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) التعويض من طرف ثالث عن بنود الأصول الثابتة التي اضمحلت أو فقدت أو تخلت عنها المنشأة عندما يصبح التعويض مستحقاً للمنشأة.
- (د) تتحدد تكلفة بنود الأصول الثابتة التي تخلصها أو المشتراة أو المنشأة كأصول مستقبلية طبقاً لهذا المعيار.

### الاستبعاد من الدفاتر

٦٧- على المنشأة أن تستبعد القيمة الدفترية للأصل الثابت من دفاترها:

- (أ) عندما يتم التخلص منه.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) للمعدل ٢٠٢٣

أو (ب) عندما لا تتوقع المنشأة أية منافع اقتصادية مستقبلية سواء من استخدامه أو التخلص منه.

٦٨- يدرج ضمن الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) المكسب أو الخسارة من استبعاد الأصل الثابت عندما يتم استبعاد الأصل (ما لم يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" خلاف ذلك في حالة البيع وإعادة التأجير). ولا يجب تبويب مثل هذه المكاسب كإيرادات.

٦٩- ومع ذلك فعندما تقوم المنشأة بمسورة روتينية - في إطار أنشطتها المعتادة - ببيع أصول ثابتة كانت تحتفظ بها للتأجير للغير - فعليها أن تحول تلك الأصول إلى المخزون بقيمتها الدفترية عندما تتوقف المنشأة عن تأجيرها للغير وتصبح تلك الأصول محتفظاً بها لغرض البيع. وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالعوائد من بيع تلك الأصول كإيراد طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء". ولا يطبق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) عندما يتم تحويل الأصول المحتفظ بها لغرض البيع - في إطار النشاط المعتاد - إلى المخزون.

٧٠- يمكن أن يحدث التخلص من بند من بنود الأصول الثابتة بطرق مختلفة (مثل ذلك: من خلال البيع، أو التبرع، أو عند تأجير تمويلي أو التبرع). ويكون تاريخ استبعاد الأصل هو التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة عن الأصل إلى المستفيد وفقاً لمتطلبات شروط الاعتراف بالإيراد الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "إيراد من العملاء". وينطبق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على استبعاد الأصول من خلال البيع وإعادة التأجير.

٧٠- عندما تقوم منشأة - في ظل بند لا يزال الرزق بالفقرة "٧" من هذا المعيار - بالاعتراف بتكلفة إهلاك جزء من أصل ثابت ضمن القيمة المكتسبة، لذلك، فعليها في هذه الحالة أن تستبعد القيمة الدفترية للجزء المستبدل بغض النظر عما إذا كان ذلك هو المبلغ (والذي حل محله جزء جديد) قد أمك بمسورة منفصلة. وعندما لا تستطيع المنشأة في الواقع التمييز بين القيمة الدفترية للجزء المستبدل فيمكنها في هذه الحالة أن تستخدم تكلفة الإهلاك للجزء الذي تم استبداله (المستبدل) كمؤشر عما كانت عليه تكلفة الجزء المستبدل في الفترة التي تم خلالها اقتناؤه أو إنتاجه.

٧١- يتحدد المكسب أو الخسارة من استبعاد بند من بنود الأصول الثابتة من الفاتر على أساس الفرق بين صافي العوائد من التخلص من البند - إن وجدت - والقيمة الدفترية للبند المستبعد.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

٧٢- يتم تحديد مبلغ المقابل الذي سيتم تضمينه في المكسب أو الخسارة الناتجة من التخلص من بند من بنود الأصول الثابتة وفقاً لمتطلبات تحديد سعر المعاملة الواردة في الفقرات ٤٧-٧٢ من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨). ويجب المحاسبة عن التغيرات اللاحقة في المبلغ المقدر للمقابل المتضمن في المكسب أو الخسارة، وفقاً لمتطلبات التغيرات في سعر المعاملة الواردة في المعيار المصري رقم (٤٨).

## الإفصاح

٧٣- يتم الإفصاح في القوائم المالية عما يلي لكل مجموعة من مجموعات تبويب الأصول الثابتة:

- (أ) أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة الدفترية (التكلفة)
- و (ب) طرق الإهلاك المستخدمة
١. (ج) الأثر الإنتاجية المقدر للأصول أو معدلات الإهلاك المستخدمة
- و (د) أسس القيمة الدفترية (التكلفة) ومجمع الإهلاك (مضافاً إليه مجمع خسائر الإضمحلال) في بداية الفترة ونهاية الفترة.
- و (هـ) تسوية بين الفترة - سبترية في بداية ونهاية الفترة تبين ما يلي:

## (١) الإضافات

و (٢) الأصول التي يوجب معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) كأصول محتفظ بها لغرض البيع (أو ضمن مخطط بيع) وتخلص منها ومبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع والاستعدادات الأخرى.

و (٣) الأصول المكتناة من خلال معاملات تحجيج الأعمال.

و (٤) الزيادات أو الانخفاضات الناتجة من - زيادة عادة التقييم بموجب الفقرات "٣١" و"٣٩" و"٤٠"، وعن خسارة الإضمحلال المعترف بها أو المرتدة في الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

و (٥) خسارة الإضمحلال والمعترف بها في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).



معيير المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

وأسباب مماثلة يكون من الضروري الإفصاح عن:

(أ) الإهلاك سواء اعترف به في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) أو كجزء من تكلفة أصول أخرى خلال الفترة.

و(ب) مجمع الإهلاك في نهاية الفترة.

٧٦- تقوم المنشأة - طبقاً لمعيير المحاسبة المصري رقم (٥) - بالإفصاح عن طبيعة وتأثير التغيير في التقدير

المحاسبى الذي يكون له تأثير على الفترة الحالية أو ينتظر أن يكون له تأثير في فترات لاحقة. وقد ينشأ ذلك الإفصاح من تغييرات في تقديرات تتعلق بما يلي:

(أ) القيم التخريفية

و(ب) التكاليف المقدرة لفك وإزالة الأصل الثابت وتسوية الموقع.

و(ج) الأضرار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة

و(د) طرق الإهلاك

٧٧- في ٢٦ عرض بنود الأصول الثابتة بمبالغ معاد تقييمها، فيجب على المنشأة أن تفصح عما يلي بالإضافة

إلى: الأضرار المطلوبة بموجب المعيار المصري رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة".

(أ) تاريخ مرور إعانة حريم

(ب) ما إذا كان قد تم إبراء قيم مستقل

(ج) - (د) (ملغاة)

(هـ) المبلغ التقديرى الذي كان من شأنه أن يتم تسجيل الأصول باستخدام نموذج التكلفة. وذلك لكل فئة من فئات الأصول المتضمنة فيها.

(و) فائض إعادة التقييم مع الإشارة إلى الفترة وأي قيود مفروضة على توزيع الرصيد على المساهمين.

٧٨- تفصح المنشأة عن المعلومات المتعلقة بالأصول الثابتة المتعلقة بالبيان والمعيير المحاسبة المصري رقم (٣١)

بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بالفقرة ٧٣-هـ (٤) (٦).

٧٩- قد يجد مستخدمى القوائم المالية المعلومات التالية أيضاً ذات علاقة باحتياجاتهم من المعلومات، لذا فمن

المفضل أن تقوم المنشآت بالإفصاح عن تلك القيم:

معايير المحاسبة المصرية رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

- (أ) القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة بصفة مؤقتة.
- (ب) إجمالي القيمة الدفترية (التكلفة) للأصول التي أهلكت دفترياً بالكامل ووزلت تستخدم.
- (ج) صافي القيمة الدفترية للأصول المستتعدة من الاستخدام النشط وغير المبوية كأصول محتفظ بها لغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢).
- (د) القيمة العادلة للأصول الثابتة عندما يكون الاختلاف بينها وبين القيمة الدفترية لتلك الأصول - في ظل استخدام نموذج التكلفة - ذو أهمية نسبية للمنشأة.

## تاريخ السريان والقواعد الانتقالية

٨٠- تطبيق المنشأة التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج إعادة التقييم طبقاً للفقرة "٣٠" والقرارات

٣٣-٥٥، على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.

٨٠- ب- تم المنشأة أن تطبق التعديلات الواردة بالفقرة رقم "٨٠" بأثر رجعي وفقاً للمعيار المحاسبة المصري

رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣، "السياسات المحاسبية والتعديلات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" مع اثبات الأثر التراكمي

لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضاقته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في

بداية فترة السريان التي تدرج فيها المنشأة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.

٨٠- ج- عدل معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة" الفقرات "٣"، "٦"، "٣٧"، من ذلك

المعيار، كما أضاف الفقرة "١٢" و"٨٠" و"٨٠" و"٨٠"، فيما يتعلق بالبيانات المشروعة. ويجب على المنشأة

تطبيق هذه التعديلات للفترات السابقة التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، وفقاً لمعيار

المحاسبة المصري رقم (٥)، باستثناء ما حدده في الفقرة "٨٠" ج.

٨٠- ح- لا يلزم المنشأة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطالبة بموجب الفقرة "٢٨" و"٢٨" من معيار المحاسبة المصري

رقم (٥) للفترة الحالية، في فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥)

المعدل ٢٠٢٣ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٦) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالبيانات المشروعة. ولكن

يجب عرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة "٢٨" و"٢٨" من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل

فترة سابقة معروضة.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣

٨٠- قد تختار المنشأة أن تعقب بدأ من بنود النباتات المثمرة بقيمته العادلة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية للفترة التي طبقت فيها المنشأة لأول مرة التعديلات الواردة في الفقرة "٨٠ب"، ولن تستخدم تلك القيمة العادلة باعتبارها تكلفتها الافتراضية في ذلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في الرصيد الافتتاحي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية أسبق فترة معروضة.

٨١- عدل معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ الفقرتين "١٧" و"٧٤" وأضاف الفقرتين "١٢٠" و"١٧٤"، بخصوص المتحصلات قبل الاستخدام المستهدف. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات بأثر رجعي، ولكن فقط على بنود الأصول الثابتة التي تم إصلها إلى الموقع اللازم والحالة اللازمة لتكون قابلة للتشغيل بالطريقة التي تستهدفها الإدارة في أو بعد بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية التي تنطبق عليها منشأة هذه التعديلات لأول مرة. ويجب على المنشأة إثبات الأثر التراكمي لتطبيق التعديلات بشكل زمني، أي أنه تعديل الرصيد الافتتاحي للأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية أسبق فترة معروضة.

٨٢- وتطبق المنشأة أدات الحفاة رقم "٢٩" بخصوص عقود التأمين التي تشمل عقود استثمار ذات ميزة المشاركة الاختياري في بداية تاريخ تطبيقها لمعيار المحاسبة المصري رقم "٥٠" عقود التأمين" لأول مرة.



مجلس معايير المحاسبة  
مصر  
٢٠٢٣